

ان يكون بر ما احاط ان يصح بعده الاجزاء ولو ارجح  
الضرورة من قول لانه لا يعرف الا الاجرام بل لا  
يشغل الجوهه بل لا يخرج وكل محذور ولو جرم والله جار  
بشغل ان يكون جرم ولا نه لو كان في جوهه لكان اما البر  
منها واما صفه وتحتاج الى التخصيص وايضا فلو كان في  
جوهه لم يشغل اما ان يخرج فيها اذ يمكن وكل من الحركة  
السكون حادث فيها لا يتخلو عنهما حادث وايضا فلو كان في  
جوهه لا تحتاج الى تخصيص بوجهه دون جوهه وذلك  
بشغل الحدوث ولم يتخلل باجوده احد من اهل السنة وانما  
قال برضا طائفة من البدعة وغير اكنوية والكرامية واجود  
على انه ينبغي له تعالجه عن قولهم من اجرامات جوهه فوق  
ثم اختلفوا بعد ذلك فمنهم من قال انه مما سأل للفرق  
تعالجه عن ذلك علموا كبيرا وسترهم من زعم انه مما ين له ثم  
اختلفوا فلو لا فضلهم من زعم انه مما ين بسا فنه شيا بنية  
من زعم انه مما ين بسا فنه غير متنا بنية وقد لخصت اكنوية  
بذلك المذهب الفاسد بعض اهل السنة فربما يشبهه لاجد  
ابن حنبل رحمه الله تعالى عنه اذ لم يمتد ونه في الفروع  
فانهموا التفرقة كما تبعوه في الفروع بتعوي في الحق بدوحاش  
ان تكون عقابا بدو من الله عن مثل عقابا بدو اما من يتا  
علم التوحيد على طريق اهل السنة بجميع عقابا وضالفة  
لا اهل البدع وانما انه معصية في ذات الله تعالى متناول  
مستفيض ربح الله عنه وجزاه عن نفسه وعن الموصلة الفظ  
الجزا لو قدر ان ذلك وقع من ربح الله تعالى عنه على سبيل

الوضوح

الوضوح  
ليرى ان لا يبعد عن ذلك ما يتا فنه اذ التعليل في عقابا لادين  
مع خصها لا يبعد عند كثير من المحققين تكيف بالتعليل فيما قام  
البرهان القطع وحصول الاجماع على فساد ما يوجد في بعض  
المدائير من تلطيف التلخيص بين اير زيدا وابن عمر بن عبد البر وعرض  
السلف به ففاسد لا ينفقت اليه وسبب وعلوه فنقل ذلك عن  
بعض السلف ما عرف من غير ربح الله تعالى عنهم من التذوق  
عن تاويل الطوائف المسماة بخلقهم الوضوح استويروا انفسهم  
تدبروا ان قد مر على تاويلها لا اعتقاد بغيرها وواجب انفسهم  
من ذلك وانما ونفوا عن تعيين تاويلها لتعدد النوازل  
الصحيحة من غير علم بالراد منها بعد قطعها بانه الطوائف  
المستترة غير صراحة السنة وما اتفق ان يظن السوفين لا يلبق  
به وقوله وان لا تكون له ايضا فلو جوهه في كلام ظاهره  
لا تحتاج الى شرح ولا تفسير في الذات العقلية اذ لم تكن جرم  
ولا ثابتة بالجرم ولا تتصف بكبر ولا صغر ليست في جوهه  
والله اعلم لان ذلك في وجوده لان هذا التوهم من حصر  
الموجودات فيما تحيل من الاجرام والتاثير بها فذا اتخذ هذا  
الوجه الكاذب حصر الموجودات في الاجرام والتاثير بها و  
ادعاه استتاله موجود غيرهما نارة يوافق العقل على وجوب  
افتقار الحوادث الى محدث لكنه يعارض العقل عند ما يريد ان  
يست وجوب محالفة تعالجه جميع الحوادث فمنهم من لم يحسمه  
التوهم في دفع ما عارضه من هذا الوجه الكاذب بجزء والعيان  
بالله تعالى بان موجودا لغير جرم من الاجرام وان لم يعا انه شئ